

وضع المرأة في المجتمع اليمني *

و بعد صدور قانون الأسرة، أنعقد المؤتمر العام الأول لإتحاد نساء اليمن. كما أنعقد مؤتمر ثان في شهر أكتوبر 1978م، وفي كلا المؤتمرين أتخذت القرارات المؤيدة لضرورة ممارسة المرأة كل حقوقها الإقتصادية و الإجتماعية و السياسية سواء بسواء مع الرجل. و الواقع أن المرأة الآن تشارك مشاركة فعّالة في كل مجالات الحياة في اليمن الديمقراطية. سياسياً هي منخرطة في صفوف الحزب من مرتبة عضوة في المنظمة القاعدية إلى مرتبة عضوة في اللجنة المركزية. كما أن المرأة ممثلة أيضاً في أعلى هيئة تشريعية في مجلس الشعب الأعلى و في هيئة رئاسة المجلس و لجانه الدائمة. فللمرأة الآن حق الانتخاب و الترشيح لمجالس الشعب المحلية و لمجلس الشعب الأعلى الذي تم إنتخابه لأول مرة عن طريق الإنتخابات المباشرة في ديسمبر 1978م.

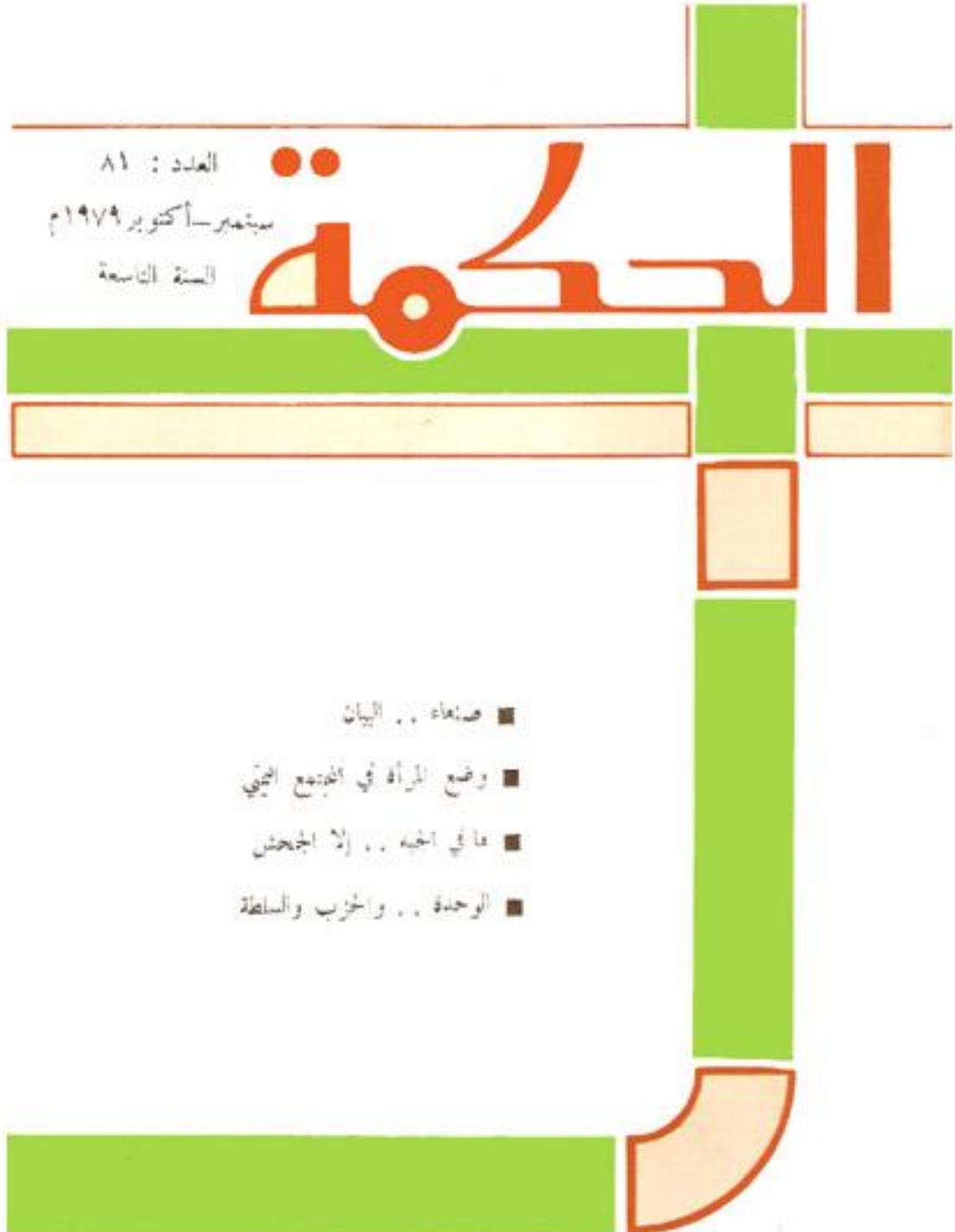
و في مجال الإنتاج و العمل، فهي تكوّن في بعض المصانع، كمصانع الغزل و النسيج و غيره، الجزء الأكبر من العمال. كما أنها تعمل بجانب الرجل في تعاونيات مزارع الدولة بل و حتى في البناء، و قد عملت منذ السبعينات قاضية في المحاكم و لربما تكون في هذا المضمار أول قاضية في الوطن العربي. و هناك الطبية و المستشارة القانونية، و المحاضرة في الكليات، و الكاتبة و الأديبة. و حتى النساء الأميات اللواتي لم يعرفن العمل قبل الإستقلال، أو عرفن الخدمة فقط في بيوت الموسرين و الأجانب، أصبحن الآن - خاصة بعد تحررهن من الأمية - يعملن في الأماكن التي تناسبهن. فنتيجة لخطط التنمية فلم تعد هناك بطالة بأي شكل من الأشكال و إنما هناك الحاجة إلى أيدي عاملة أكثر من التي هي موجودة. و تشارك المرأة أيضاً في المجالات العسكرية، فهي تعمل في الجيش و في الشرطة الشعبية، فهناك فرق خاصة من مليشيا النساء. و في المدرسة لم يعد الإختلاط فقط في المرحلة الجامعية و إنما أصبح معمولاً به الآن في كل المراحل الإبتدائية و الإعدادية و الثانوية و الجامعية.

و بالطبع فإنه على الرغم من محاولة تحقيق المساواة بين الرجل و المرأة في اليمن الديمقراطية إلا أنه وجب القول بأن على المرأة أن تناضل من أجل رفع وعيها و ممارسة حقوقها الباقية التي عملت الدولة على إعطائها إياها.

إن تقدم أي مجتمع يقاس بمدى حرية المرأة و بطبيعة نظرة الرجل إليها. و إن العلاقات الإقتصادية الإجتماعية السائدة تكشف جانباً كبيراً و هاماً من جوانب حرية المرأة و طبيعة النظرة إليها عملياً على صعيد الواقع. و من الخطأ النظر إلى الحرية الإجتماعية أو معالجتها بمعزل عن الحرية الإقتصادية و السياسية.

.....

* توجد طبعة حديثة و معدلة نُشرت في الكويت عام 1980م بعنوان: الحقوق الاجتماعية و السياسية و الاقتصادية للمرأة في المجتمع اليمني. (للمزيد راجع: "قائمة الأعمال").



العدد ٨٢

نوفمبر - ديسمبر ١٩٧٩

السنة التاسعة

الحكمة

■ تجربة اليمن في الاعلام الجماهيري

■ المثقون ومواجهة التحدي

■ الضرب على اطراف الأصابع

■ من فم الملوث اخرج ثانية